حزب العمل الشيوعي في سوريا في فيسبوك . للتواصل مع حزب العمل الشيوعي في سوريا، انضم إلى فيسبوك اليوم .

انضمام

أو

تسجيل الدخول

حزب العمل الشيوعي في سوريا

من مقالات العدد 84" " الخاص لنشرة " الآن " الصادرة عن حزب العمل الشيوعي في سوريا

....

أربعون عاماً على الولادة

....

والحكاية مستمرة ..

نشأت ظاهرة الحلقات الماركسية في بداية سبعينات القرن الماضي، من مشارب متعددة صهرتها العوامل الموضوعية، وعملت على إبراز صفات متشابهة . في الوقت الذي كان الحزب الشيوعي السوري يعاني من أزمة عضوية سياسياً ونظرياً ومن بيروقراطية شديدة، وتفشي مظاهر الستالينية داخله، وسيادة عبادة الفرد، وهيمنة القيادة العليا على الحزب، وهيمنة الأمين العام على الهيئا ت، وغياب التفاعل والحوار الديمقراطي الداخلي، وبروز الانشقاقات غير الثورية ...

الاجتماع الأول للحلقات

شكل الاجتماع الأول للحلقات الموسع في عام 1974 ، والذي تركز الهم الأساسي فيه على الوصول إلى صياغة أولية للخط النظري السياسي ليشكل أساساً لاستقطاب الحلقات و المحطة الأولى لضرورة مركزة الظاهرة تنظيمياً ووضع صياغات ناظمة للعلاقات الداخلية على أساس علاقات تنظيمية جديدة يتم تجاوز الهيكلية المناطقية الضيقة واستبدالها بعمل خلوي قائم على ملاقات الشروط الموضوعية للبلد عموما » .

الاجتماع الثاني للحلقات

شكل الاجتماع الثاني في عام 1975 ، خطوة نوعية جديدة، حيث صدرت لائحة تنظيمية (نظام داخلي) ، وكان هناك ميلُ عام نحو العلاقات الداخلية الديمقراطية، والحساسية العالية ضد البيروقراطية .

الاجتماع الثالث عام 1976

كان الاجتماع الثالث في الموسع في آب 1976 ، والذي جاء تتويجاً للوعي النظري والسياسي والتنظيمي، وكان اجتماعاً نوعياً على تلك الصعد، حيث شكل الخط النظري والسياسي عامل الاستقطاب الأساس والرفد بالدماء الجديدة إلى المنظمة الوليدة : رابطة العمل الشيوعي .

رابطة العمل الشيوعي

يعتبر تاريخ سوريا منذ الاستقلال وحتى 1970 ، تاريخاً لعدم الاستقرار السياسي والغضب والنقمة المستمرة التي واجهتا أنظمة الحكم المتعاقبة، مع استثناءات محددة زمنياً من حكم البرجوازية الصغيرة . ومنذ انقلاب 1970 تغير الأمر وتضخمت مؤسسات القمع السياسي السلطوي، وأجهزة المخابرات بصورة سرطانية .

استقوت السلطة لتمرير ممارساتها الوحشية والقمعية بقانون الطوارئ والأحكام العرفية الذي صدر في 8 آذار 1963 ، تحت اسم الأمر العسكري رقم « 2 » الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، والقاضي بإعلان حالة الطوارئ في البلاد، والذي مازال سارياً حتى الآن، رغم المرسوم الرئاسي الدي صدر عن إلغائه بعد شهر على انطلاق ثورة الشعب السوري في آذار .2011

الحملة الأولى

منذ صدور العدد الأول من « الراية الحمراء » الجريدة الناطقة باسم رابطة العمل الشيوعي في آذار 1977 ، شنت السلطة حملة القمع الأولى، طالت الحملة العشرات من المناضلين في مدن دمشق وحلب وحماة واللاذقية . وبعد عدة اشهر فقط من اعلان اسم رابطة العمل الشيوعي . في محاولة لتصفية المنظمة الثورية الوليدة وخنقها في المهد .

الحملة الثانية

في تشرين الثاني من العام ذاته 1977 ، وكانت بمثابة متابعة للحملة السابقة، تركزت في مدن حمص وحماة وسلمية واللاذقية ومصياف ...

الحملتان الثالثة والرابعة في عام 1978

الحملة الثالثة : في أيار 1978 ، وهي حملة شعواء، أكثر قوةً واتساعاً من سابقتيها، استهدفت المناضلين الثوريين في عدة مدن كدمشق واللاذقية وسلمية ومصياف وحلب ... نجم عنها ايداع العشرات منهم في سجون الديكتاتورية السورية .

الحملة الرابعة : في أيلول عام 1978 ، شنت حملة رابعة واسعة وشرسة، طالت بدورها عدد من مناضلي هذه المنظمة الثورية في مدن دمشق ودرعا ودير الزور والحسكة

الحملة الخامسة

في نيسان عام 1979 ، شنتها أجهزة المخابرات العسكرية، بعد أن عجزت إدارة المخابرات العامة عن تصفية التنظيم الثوري، وإذ نجحت في اعتقال عشرات المناضلين، إلا أنها أكدت مجدداً عجزالسلطة بكافة أجهزتها القمعية عن تصفية هذا التنظيم الثوري، تصفية تامة، الأمر الذي أكرهها على إطلاق معظمالرفاق المعتقلين (عدا العسكريين) منهم في 4 شباط .1980 تحت وطأة تصاعد أزمتها السياسية في ظروف احتدام صراع الهيمنة بينها وبين البرجوازية التقليدية ورأس حربتها « الإخوان المسلمين » ، وعلى قاعدة النضالات الديمقراطية والنقابية التي بدأت تظهر ضد السلطة وقمعها، و التي حاول الإخوان المسلمون ركوب موجتها . وفي كانون الثاني ونتيجة لفشل كل محاولات التصفية والإخضاع السابقة،حاول النظام تحقيق أهدافه نفسها بالمناورة، بعد أن عجز عن تحقيقها بالقمع والإرهاب، في « حواراتً » فرضها على المناضلين المعتقلين في سجن المزة، داعياً « الرابطة » لإجراء حوار رسمي معه والمشاركة في « جبهته » عارضاً ما بحوزته من إغراءات، وعندما واجهه المناضلون المعتقلون بمطالبهم التي هي مطالب الشعب واهدافه نفسها ولوعيهم للأسباب الموضوعية التي تكرهه على التلويح بورقة إطلاق سراح مناضلين وطنيين من سائر القوى الوطنية أطلق سراحهم دون قيد أو شرط .

وقد أكدت « الرابطة « في حينها ثباتها التام على مبادئها وخطها الثوري في البيان الذي أصدرته في شباط 1980 بعنوان « الحرية للشعب أولاً .. »

أطلق سراح مئة واحد عشر معتقلاً منهم أحد عشر أمرأه واستمر في اعتقال الرفاق العسكريين الأربعة (العميد صلاح الدين سليمان، المقدم محمد مصطفى معتوق، المقدم خضر جبر، والملازم أول طارق شبيب) .

أصدرت الرابطة آنذاك ملحق « الراية الحمراء » العدد 43 شباط .1980 بياناً تحت عنوان « الحرية للشعب أولاً .. نقتطف منه « « أهلاً بكم أيها الرفاق المناضلون .. يامن قضيتم سنوات طويلة في سجون القمع والإرهاب من دون تهم محددة سوى (حب الوطن والدفاع عن الديمقراطية) .. وها هي منظمتنا « رابطة العمل الشيوعي » من خلال صمودكم وامتلاكها المنهج الماركسي اللينيني .. انتزعت مشروعية وجودنا الثوري .. كما انتزعنا مكسب خروجكم من المعتقلات » .

وكان الوعي والحرص لدى الرابطة واضحاً إذ أكدت أنها لم ولن تسمح أن تجعل من نفسها « اسفيناً » يدق في قلب الحركة الوطنية السورية .

وكما أكدت « الرابطة » في بيانها سابق الذكر أن تكون الديمقراطية لكل الشعب، وهي ليست مسألة عطاءات .. لم يمض أكثر من شهر على أطلاق سراح الرفاق الأربعة من الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي - فرحان نيربية و حكمت أبو جمرا و عمر القشاش و عبد العزيز حلوم . حتى تم اعتقال بعضهم في سياق الحملتين التين شنهما النظام بعد شهر واحد من العام ذاته في آذار ونيسان 1980 ، ضد الرفاق في المكتب السياسي .

وبعد خروج الرفاق في شباط لم تتوقف الاعتقالات تماماً، بل جرى اعتقال العديد من الرفاق الملاحقين تم اعتقال الرفيق وائل السواح، العائد من المؤتمر، في آب 1981 ، وجرى اعتقال الرفيق منيف ملحم، في آب أيضاً، وتوالت الاعتقالات المتفرقة، حيث اعتقلت الرفيقة فاطمة لاذقاني، أيلول عام 1981 ، وفراس يونس في تشرين أول من العام نفسه، واعتقل بعض الرفاق العسكريين ؛ أحمد العبود، رقيب أول متطوع، والرفيقين الأخوين سليمان عيسى العلي و محمد عيسى العلي، وخليل رشيد رشو، وعباس عباس ، مصطفى خليفة، غسان حسن، عمر فرحان عيسو وعلي الشهابي ... وشملت الاعتقالات معظم المحافظات درعا ، دير الزور، حلب واللاذقية ودمشق وريفها والحسكة وحماة وحمص ...

بعد اختتام أعمال المؤتمر الأول للحزب، الذي جرى في لبنان، وتحوّل فيه اسم التنظيم من « رابطة » إلى « حزب العمل الشيوعي » في 6 آب عام .1981 وما صدر عنه من وثائق سياسية وتنظيمية، وكما هو متوقع، فأن النظام فهم من كل ذلك شيئاً أساسياً واحداً هو اخفاقة في الإخضاع والتدجين، فعمد بعد ستة أشهر من المؤتمر، وبعد محاولاتً متكررة وفاشلة للابتزاز والتركيع إلى شن حملة الاعتقالات السادسة التي قامت بها شعبة المخابرات العسكرية (التي أصبحت الجهاز الرئيسي المسؤول عن ملاحقة الحزب والسعي لتصفيته . وبدءاً من هذه الحملة أخذت أجهزة النظام تعتمد خططاً تركز على محاولات تحطيم الحزب عبر ضرب كوادره وتحطيم أجهزته القيادية بالدرجة الاولى .

الحملة السادسة

شباط – آذار 1982 ، وقد استهدفت هذه الحملة مناضلي الحزب في معظم المدن السورية، وتمكنت من اعتقال العشرات منهم .

الحملة السابعة

آذار – نيسان 1983 ، وقد تركزت هذه الحملة في مدينتي حلب والسويداء، وطالت عدداً من المناضلين في كلتا المدينتين .

الحملة الثامنة

حزيران - تموز - آب 1984 ، وهي حملة واسعة وشرسة وتركزت بصورة أساسية في مدينة دمشق، وتمكنت من انتزاع عشرات المناضلين من صفوف حزبنا .

حرب شاملة ومفتوحة

في أواسط الثمانينات، وفي الوقت الذي كا 5 نت ثقة النظام تتعزز بنجاحه في ضرب القوى المنظمة (الإخوان المسلمين) وحلفهم الرجعي، كان حزب العمل الشيوعي يتحول إلى هاجس بالنسبة له نتيجة الفشل المستمر في تصفية الحزب وإخضاعه من جهة، ونتيجة مختلف المؤشرات التي سجلتها أجهزته آنذاك والتي تدل على تعزز نفوذ الحزب في الشارع السياسي وفي صفوف الطبقات الشعبية .

أعتمد مكتب الأمن القومي، قراراً بشن حربٍ شاملةٍ سياسية ومخابراتية ضد حزب العمل الشيوعي، وتم وضعه موضع التنفيذ اعتباراً من مطلع عام 1986 ،بعد اجتماع « الجبهة الوطنية التقدمية » ، برئاسة زهير مشارقة لتعبئة أحزاب الجبهة في تلك الحرب .

دل هذا القرار على استمرار العنف والقمع والتصعيد الواسع والعنيف للاعتقالات والإرهاب، سيما إن إدراج (الحرب السياسية) في صفوف حزب البعث وبين قيادات مختلف القوى السياسية في سوريا بدءاً بأحزاب جبهة النظام مروراً بقوى الثورة الفلسطينية وانتهاءً بالأحزاب الكردية السورية، في مسعىً واضح لعزل الحزب، وتأليب المشاعر ضده، وتبرير القمع الموسع المزمع، وكل هذا على أساس من الأكاذيب والتلفيقات الصرفة، ولم تكن تلك الحملة دليلاً جديداً على الفلسفة السياسية التي يتبناها النظام، والتي تفترض الجهل والسذاجة السياسية عند أولئك الذين توجه إليهم بحملته، كما عند جماهير شعبنا وحسب، بل كانت أيضاً اعترافاً قسرياً منه بالرصيد السياسي الوطني الملموس الذي حققه الحزب، رغم أنف القمع الذي واجهه الحزب على امتداد تاريخه .

الحملة التاسعة

انطلقت حملة الاعتقالات الوحشية التاسعة للمرة الأولى في صراع النظام ضد الحزب وبعد ثماني حملاتٍ وحشيةٍ استمرت أربعة اشهر كاملةٍ؛ شباط، آذار، نيسان و أيار عام 1986 مرفقة بخطوات إلى الإرهاب الجماهيري ، تركزت في صفوف جماهيرنا الفلسطينية، التي اعتبرها النظام مؤيدة للحزب، وبإطلاق نار متكرر أصيب البعض وبينهم بعض الأطفال واضيف حينها إلى ترسانة وسائل التعذيب أدوات جديدة أكثر (تقنية) وباتت عمليات التحقيق والتعذيب تستمر اشهراً طويلة .

وفي الحين الذي تمكن الحزب فيه من إيقاف الهجمة الرئيسية للحملة في حزيران 1986 ، فأن نشاط أجهزة القمع الهادف للوصول إلى مناضل أو (هدف حزبي) يمكن أن تطاله يدها لم تتوقف، فاستمرت بمختلف الأساليب أعمال التفتيش والملاحقة والاعتقال على قدم وساق حتى آب 1987 ، الحملة العاشرة .

الحملة العاشرة في عامي 1988-1987

لم تكن هذه الحملة بدورها، إلا جولة أخرى من معركة القمع الدكتاتوري التي يشنها النظام ضد الحزب منذ 1977 ،واستمراراً لسياسته القائمة على مبدأ القمع والإخضاع، ولكنها جولة شديدة، جاءت على أرضية قرار (الحرب الشاملة والمفتوحة) الذي اعتمدت نهاية عام 1985 ، وفي ظل ظرف سياسي واقتصادي قاسٍ وقد مثلت هذه ذروة عالية لمسيرة القمع الديكتاتوري وجاءت بكثافة وتركيز ووضوح تام عن الطبيعة الطبقية البرجوازية الديكتاتورية الفظة لهذا المدى .

لقد أعد لها النظام لتكون الأشد قسوةً وشمولاً والأكثر تعبيراً لتوجيه ضربةٍ قاصمة طالما حلم بها .

وقد برزت خصوصية هذه الحملة في عدة مجالات :

1- ضخامة الجهود والقوى الموظفة فيها .

2- شمول الحملة واتساعها جغرافياً وبشرياً .

3- اتساع شمول أعمال إرهاب الجماهيري .

4- وحشية التحقيق والتعذيب .

5- أخذ رهائن من عائلات المناضلين الملاحقين .

6- الحرب النفسية ، حرب الشائعات .

لقد أوكل النظام لشعبة المخابرات العسكرية - المستنفرة لمدة ست أشهر 100% - مهمة تنظيم الحملة وقيادتها وجرى استنفار شعبة الأمن السياسي، وأمن الدولة، ومخابرات القوى الجوية، ووضعت جميعها، وللمرة الأولى تحت أمرة الطرف الأول، وأجبرت على تسليمه كل من تعتقله بهذه التهمة وبنتائج تحقيقها معه، بحيث شكلت جميعها جيشاً قمعياً موحداً يخضع لقيادة واحدة وتنفذ خطة واحدة .

اما قسوة الحملة واتساعها جغرافياً وبشرياً، حيث طالت الاعتقالات والتحقيقات أكثر من ألفي مواطن في كافة المدن السورية، وفي عددٍ كبير من البلدات والقرى، فكان الاعتقال أو الاستدعاء يشمل كل من اشارت إليه تقارير المخبرين إلى احتمال صلته بالحزب أو تقاطعه معه وإضافة لكل من ينتزع الجلادون معلومةٍ عنه اثناء التحقيقات، إضافة لاعتقال الكثير من زوجات المناضلين وأفراد من عائلاتهم .

ترافقت الحملة بأعمال إرهاب جماهيري اجرامية، بدءاً بالنشر الكثيف لمسلحي المخابرات في شوارع المدن وعلى مواقف الباصات وفي الأحياء الشعبية واعطائهم الأوامر بالتحرش بالناس وتفتيشهم وإرهابهم وضرب واعتقال كل من لا يظهر الخنوع، مروراً بنصب عشرات الحواجز المسلحة واعمال التفتيش والتدقيق والإهانات الوقحة في الكراجات وعلى مداخل بعض الأحياء الفقيرة .

أما الحرب النفسية وحرب الشائعات، وهذه بدورها ليست جديدة، من حيث نوعها فلقد عمد النظام باستمرار إلى نشر الاكاذيب وبث الرعب في صفوف الشعب وانما هو شمول وكثافة الحرب النفسية والشائعات المعتمدة وتنوع أساليبها واتساع القوى المعبأة لخدمتها فبالإضافة إلى الشائعات المكثفة التي جرى نشرها، والتي تعمد، كالعادة، إلى التشويه السياسي والكفاحي والأخلاقي .

أضيفت شائعات جديدة مثل تصفية الحزب ولن تقوم له قائمة بعد اليوم، والمعتقلون ولم يبق من الحزب سوى فلان وفلان . بما يظهر أجهزة القمع كقوةٍ خارقةٍ تعرف كل شيء .

إن صمت بعض القوى الوطنية عن القمع والاعتقالات المتفاقمة أو تقاعسها عنها والتخفيف من حجمها وخطورتها ودلالاتها السياسية والطبقية، ومحاولات تبريرها بألف ذريعةٍ وذريعة مضللة، ولا سيما بإلقاء المسؤولية فيها على الضحية لا على الجلاد أو بتفسير، ومن ثم تبرير وحشيتها وشمولها بالعوامل التنظيمية أساساً وليس للطبيعة الديكتاتورية للنظام .

وكان من المشين أن تذهب بعض القيادات إلى حد النصح، لمحازبيها بتجنب تقديم أي دعم لأي مناضل من حزب العمل ..

وسبق أن ذكرنا، اجتماع « جبهة النظام » في شباط 1986 ، برئاسة زهير مشارقة، تنفيذاً لقرارات سابقة، يدعو فيها حزب البعث على تعبئة قوى الجبهة العتيدة ضد حزب العمل داعياً إياها لتطويق نفوذه .

وفي الوقت نفسه ترسل أجهزة المخابرات مندوبين من كبار ضباطها للاتصال بكافة فصائل المقاومة الفلسطينية، كما تستدعي عدداً من قيادات القوى الوطنية الكردية السورية للغاية نفسها محذرةً بصورة صريحة أو مبطنة من عواقب

التعاون مع الحزب . وقد حافظت معظم القوى على موقف (الحياد) بين الجلاد والضحية فيما عبر بعضها القليل عن استنكاره و رفضه لها .

وفي أواسط 1987 ، عقدت شعبة المخابرات العسكرية تعاوناً، « اتفاق تعاون » مع أجهزة المخابرات الفرنسية تتعهد بموجبه السعي لإطلاق سراح الرهائن الفرنسيين المحتجزين مقابل تقديم الفرنسيين خدماتها للشعبة بصورة متابعة أوضاع ونشاطات المعارضة الوطنية السورية في فرنسا . والذي جاء بعد نشاط رفاقنا في الخارج لفضح تلك الحملات الوحشية من القمع .

وفي أواسط 1987 ، كشف الحزب وفضح العميل زهير سعود، وشل نشاطه محبطاً بذلك رهان لشعبة المخابرات العسكرية لضرب الحزب عبر كشف مؤتمره المزمع الانعقاد، والذي كانت تأمل بتسريب العميل إليه .

وفي 1987/8/10 ، تعاونت كافة أجهزة القمع لشن أوسع موجة قمع

وإرهاب جماهيري ضد حزب العمل وأوساطه، ومع نهاية دورة ألعاب المتوسط العاشرة شنت تلك الأجهزة حملة غير مسبوقةٍ في مدن الساحل كافة، طالت العديد من المناضلين، واضطر العديد من الرفاق للتخفي، وفي أيلول من نفس العام توسعت الحملة لتطال رفاقنا في الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي - وأوساطه في الشمال، إضافة لعدة مناضلين من الحزب الشيوعي - بكداش - والحزب الشيوعي السوري – منظمات القاعدة، وتلاها حملات في شباط 1988 ،فقد ضربتأجهزة القمع في دمشق حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي) .

بدءاً من شباط 1988 ، اتبع النظام الاساليب البوليسية الصامتة ضد القوى الوطنية المنظمة تمهيداً لجولات جديدة، طالت أوساط حزبنا .

الكمون التنظيمي والهجوم السياسي

اضطر الحزب آنذاك إلى اتخاذ أقصى إجراءات الحذر الأمني للحفاظ على تنظيمه أمام حملة وحشيةٍ هوجاء طالت العديد من الرهائن، ذوي المناضلين الملاحقين، حيث لم يستثنى رفيق قيادي للضغط على الرفاق الملاحقين، وتحميلهم مسؤولية الرهائن ! في أوساطهم الاجتماعية !.. ورهن إطلاق سراحهم بتسليم المناضلين أنفسهم لأجهزة القمع، من إطلاق سراح النساء والأطفال أحياناً !

كان تكتيك الهجوم السياسي والكمون التنظيمي، هو المعتمد وتركز نشاط الحزب على الرفاق في الخارج الذين شنوا حملات إعلامية غير مسبوقة لفضح سياسات النظام القمعية وحشد معظم المنظمات والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان ... التي أصدرت بدورها بيانات ومذكرات للحكومة السورية غير مسبوقة ومنها منظمة العفو الدولية، ومنظمة صحفيين بلا حدود، و اللجنة الدولية لمناهضة القمع التي نظمت عدة حملات للإفراج عن الرفيق فرج بيرقدار .

ومن الصحف التي اهتمت بالاعتقالات « اللوموند » الفرنسية في 1987/11/18 ، تحت عنوان ثلاثة نداءات لصالح السجناء السياسيين في سوريا، البحرين والسعودية جاء فيها « في بيان عام نشر في لندن ، أعربت لجنة العفو الدولية عن قلقها على حالة ستة أعضاء في حزب العمل الشيوعي اعتقلوا مؤخراً، أوقفوا مؤخراً وأخضعوا لأشكال شتى من التعذيب و » لفتت لجنة العفو الدولية الانتباه بشكل خاص إلى الحالة الصحية للرفيقة لينا المير المصابة بمرض القلب، اثر التعذيب الذي تعرضت له، وكذلك إلى شروط اعتقال ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الرفيق وجيه غانم الذي يعاني من شلل جزئي في يديه، والرفيق أكرم البني الذي تعرض للتعذيب (بالكرسي السوري) ، وهو كرسي معدني ينثني مقعده للخلف ضاغطاً بشدة على العمود الفقري، والرفيق عدنان محفوض، الذي تعرض للتعذيب أيضاً في مركز الاستخبارات العسكرية في دمشق » .

وأصدرت منظمة العفو الدولية ثلاث بيانات حول حملة /1987

1988 والبيان الثالث هو مخصص لاستشهاد المناضل إحسان عزو في 11/14 .1987/ وأصدرت جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي بياناً في /7 كانون أول 1987/

ونشرت جريدة « لبيراسيون » الفرنسية، والتي تصدر في باريس ما يلي، استناداً للمعلومات الأولية التي تلقتها، وذلك في عددها الصادر بتاريخ 18 أيلول 1987 ، تحت عنوان : سلسلة اعتقالات في سوريا .

وأصدرت مجلة « النشرة » في أثينا ، تشرين أول 1987 ، موجز النشرة « اعتقالات في صفوف حزب العمل الشيوعي » . جاء فيه : « شن فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية السورية حملة اعتقالات ضد حزب العمل الشيوعي وذلك منذ 1987/8/11 » .

و تمكن الحزب في أواسط عام 1988 من إعادة إصدار جريدته : » الراية الحمراء » ، بعد أكثر من سنة على الانقطاع، كشفت مع التعميم الحزبي، الذي يحصر توزيعها باليد حصراً !

ليشن النظام حملة اعتقالات تركزت في الساحل، بانياس، مكان اكتشافها، استهدفت أوساطاً قديمة – جديدة، واعتقل العديد من ذوي المناضلين المتخفين كرهائن طالت أكثر من قاصر من النساء .

واستمرت المتابعة البوليسية وتمكن النظام في أواسط 1990 ، (بدءا من هذه الحملة فصاعداً نذكر اسماء الرفاق المعتقلين، لأنه لم تصدر أية مذكرة ديمقراطية بأسمائهم) من اعتقال الرفيق بسام القاضي و الرفيق القيادي مازن شمسين، والرفاق غادة غيبور و خولة دنيا ومعتصم رافع وعمار رزق وبعض أصدقاء الحزب، وخسارتنا للمطبعة والوسائل التقنية، وانكشاف خطة الحزب في الإقلاع التي كانت في خطواتها العملية الأولى، من تفعيل العمل الخلوي في دمشق وحمص، وانكشاف استعدادات الحزب وإمكانياته وقواه المنظمة، فاقدم النظام على حملة استدعاءات تستند على معلومات قديمة، لخلق البلبلة في وسط الحزب، واستحضار الرعب والشائعات، اضطر الحزب مجدداً على الانكفاء، حفاظاً على قواه، طالت ريف حمص، وجرى اعتقال الرفيق إيليا نصار، وتخفي أكثر من رفيق احترازياً .

عقد التسعينات عقد الظفر بالحريات

أمام تقدم المهمة الديمقراطية، والتحولات الجارية على مستوى العالم ، وتفكك منظومة الاستبداد داخل البلدان الاشتراكية . ركز الحزب في عمله على تفعيل الاوساط الاجتماعية ودفعها لتشكيل كتلة ضغط على النظام في المسألة الديمقراطية، منها تشكيل وفود ضغط للقاء » رئيس الجمهورية » ،وتوجت تلك النضالات بالتظاهرة لعشرات الأمهات أمام القصر الجمهوري بالمهاجرين، ولديهن مطلب واحد مقابلة رئيس الجمهورية « لإطلاق سراح أبنائهن » ، فجن جنون رجال الأمن، اذا كيف يصل العشرات من النساء، الأمهات والزوجات والأخوات، الى أمام القصر !! غني عن القول أن تلك الخطوة الجريئة أربكت الحرس الرئاسي وأمن المنطقة، فعمد الحرس على تطويق النساء و نقلهن بالباصات إلى مداخل مدينة دمشق . ولقد شكلت النساء مجموعات للتنسيق بين عشرات النساء في المحافظات، لا يمكن نسيان دورهن ثورة كردية، سعاد حيدر، أم عصام ، أم مازن، أم بسام، أم نور، وأم علي وأم مروان ..... الخ وكذلك دور رفيقاتنا المتخفيات آنذاك، خديجة و ضحى و تهامة .

لاقى النظام تلك التحولات والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي، في محاولةٍ لقطع الطريق على انعكاساتها بفتح الباب أمام إطلاق سراح المئات من المناضلين، بعد سنوات على اعتقالهم، بدأ بالإفراج عن النساء، في سجن دوما أولاً !

كان « العفو » الأوسع في أواخر كانون الأول عام 1991 ، ليفرج عن المئات من المعتقلين « 2864 » معتقلاً، العديد منهم من رفاقنا .

وسط تلك الأجواء، من الإفراجات والاسترخاء الأمني النسبي، جاء اعتقال لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا آنذاك، 1991/12/18 ، وصلة الحزب وعلاقته الوثيقة بتلك الظاهرة التي دعمهاودفع كل رفاقه وأوساطه للتفاعل معها في المركز والمحافظات، وأنخرط أكثر من رفيق فيها .

كان عام 1992 ، موجعاً للحزب، حيث شن جهازا الأمن العسكري و السياسي، ثلاث حملاتٍ في نفس العام لتطال القيادة الأهم للحزب منذ اوائل الثمانينات . تم اعتقال الرفاق : عبد العزيز الخير، بهجت شعبو، محمد غانم، محمد الخطيب، منذر جمعة وعبدالله فاضل في الحملة الأولى، وجميعهم ملاحقين ومحترفين ثوريين، وتتلوها حملة بعد أقل من شهر لتطال الرفاق : جريس التلي، خديجة ديب، فدوى محمود، و الرفيق سلامة كيلة، (الذي كان في مرحلة حوار متقدمة مع الحزب في كل المجالات، بغاية الانضمام إليه، واعتقل بتهمته وحكم ثماني سنوات وخرج من سجن تدمر) ، واعتقل في منزله المناضل أحمد حسو، كذلك اعتقل في نفس الفترة رفاق النضال : أحمد معتوق و مروان غازي، من التنظيم الشعبي الناصري .

وتحال المجموعتان الأخيرتان من المعتقلين إلى محكمة « أمن الدولة العليا » مع المئات من الرفاق المعتقلين سابقاً .

وعلى أثر تلك الاعتقالات شنت أجهزة القمع المختلفة حملات استدعاء عشوائية، واستمرت أجهزة القمع في ملاحقة الحزب، الذي فرض عليه مهمات جديدة بعد تحويل الرفاق إلى المحاكم الاستثنائية، والنشاط الذي قام به بعد نشر وتوزيع « الرسالة السياسية فضائح سياسية وقانونية خطيرة محاكمات المناضلين أمام محكمة عرفية » . وجه الحزب تلك الرسالةإلى جميع المحامين الشرفاء والقضاة الوطنيين والديمقراطيين . وقد وزعت تلك الرسالة في معظم المحافظات السورية، ووضعت في صناديق بريدهم، وتم استدعاء العديد منهم كما جرى في مدينة حمص .

تابعت أجهزة القمع نشاط الرفاق، الذين تحركوا لحشد المحامين الذين استجابوا للدفاع عن المعتقلين، وجرى استدعاء العديد منهم والضغط عليهم من أجل انتزاع معلومات عن الرفاق الذين ينشطون في هذا المجال . ليتمكن النظام بعد متابعة بوليسية على مدى أشهر من اعتقال المجموعة القيادية الأخيرة في أواخر عام 1992 واوائل 1993 حيث اعتقل الرفاق :

نعمان عبدو، تهامة معروف، محمود عيسى و ضحى عاشور العسكري في أوائل عام 1993 ، لتشكل تلك الضربة المؤلمة شبه جمود لنشاط الحزب السياسي، و شبه غياب لوسائله الإعلامية .

وتليت بحملة اعتقالات أخيرة في أواخر عام 1993 ، أغلبها من الرفاق الطلاب من مصياف، والرفيق النقيب كامل العبدالله وبعض أوساطه، سيليا عباس، ورغداء حسن ، طالب أبراهيم و صالح زينة ... الخ وحولت إلى محكمة أمن الدولة، أما النساء فأودعن سجن دوما للنساء، وتحولوا جميعاً إلى محكمة أمن الدولة العليا .

الحزب يحاكم النظام .

بعد إطلاق سراح رفاقنا في شباط 1980 ، لم تتوقف الاعتقالات المتفرقة لهذا المناضل أو ذاك من الرفاق الملاحقين، التي ذكرنا بعض اسمائهم . وبعد أن عقد الحزب مؤتمره الأول، آب 1981 ، في لبنان حاول النظام خلال عامي 1981- 1983 ، إدانة بعض مناضلي حزبنا المعتقلين، فقدمهم إلى المحاكمة سراً وضم الوثائق الصادرة عن المؤتمر وأدبياته كأدلة على « جرائمهم » فلقد عجز الادعاء العام، عن إيجاد أي دليل على التهم التي وجهها لهم : « التحريض الطائفي » و « التحريض على العنف » بل كانت تلك المحاكمات تدين النظام وممارساته المخالفة للدستور والقانون السوري، الذي وضعه بنفسه، وكف النظام عن المحاولة وطواها بصمت !

وبعد مرور عقدٍ على تلك المحاولة، أعاد النظام تقديم المعتقلين من رفاقنا ومن القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى الى المحاكمات !

بدأت تلك المحاكمات بتقديم معتقلي « لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان » الذين اعتقلوا في أواخر عام 1991 ، وقدموا إلى المحكمة في 1991/12/18 ، ولم تستغرق المحاكمة أكثر من شهرين، وهي المحكمة الاستثنائية التي لا تتقيد بأية أصول للمحاكمات الجزائية، وتراوحت تلك الأحكام بين ثلاث سنوات وخمسة عشر عاماً، لا لذنب ارتكبوه إنما فقط لأنهم طالبوا باحترام حقوق الإنسان في سوريا .

وقدم إلى المحكمة المئات حوالي 500 مناضل، وكان نصيب حزبنا الأكبر إذ بلغ تعدادهم حوالي 450 رفيقا » ، كانت المحاكمات ، في خطوةٍ لقوننة القمع، والالتفاف على القضية الديمقراطية وتأجيل انفجارها، عبر عزل أشد المناضلين الوطنيين الديمقراطيين بأساً وصلابةً وتغييبهم في السجون (قانونياً) الأمر الذي يعزز حضور الإرهاب في أذهان وضمائر ابناء شعبنا . وفي الوقت ذاته الإيحاء للرأي العام العالمي بأنه يواكب الموجة الديمقراطية أمام الضغوط الممارسة ضده، فعمد إلى تقديم المناضلين إلى تلك المحاكمات، معولاً على قدرته على تمرير مسألة تلك المحاكمات الصورية وسرعان ما انكشفت الغاية الخبيثة من تلك المحاكمات . وكما واجه الرفاق السجن ببسالة، كذلك واجهوا تلك المحاكمة بكبرياء وصمود، حول فيه الرفاق تلك المحاكمة المهزلة، إلى محاكمة للنظام وسياساته القمعية، ويوجد العشرات من المرافعات التي قدمها الرفاق بأنفسهم، تشكل وثائق تاريخية عن تلك الحقبة، من تاريخ سوريا .

وتمكن الرفاق في سجن عدرا، من اتخاذ موقفٍ موحدٍ من المحكمة والمحاكمة وأصدروا بيان مقاطعة تم تسليمه إلى رئيس المحكمة واعضائها في خطوة بطولية : « نقاطع محكمتكم غير الشرعية وغير الدستورية، ونطالب بتحويلنا إلى محاكم مدنية وعلنية » . تم كل ذلك بالتنسيق مع المحاميين الوطنيين الديمقراطيين الذين قاطعوا المحكمة كونها محكمة استثنائية وعرفية ولا تخضع لأيٍ من أصول المحاكمات الجزائية، وفضح غايتها في تمرير محاكمة مناضلين ديمقراطيين شيوعيين بعرقلة التطبيق الاشتراكي، ومناهضة الوحدة والحرية ! وفي هذا الصدد لا بد من ذكر أولئك المحامين الرواد، الذين تحملوا ضرائب التصدي لتلك المحاكمات وفضحها، ونعتذر لعدم قدرتنا على ذكر اسمائهم جميعاً منهم : الاستاذ المحامي خليل معتوق (المعتقل الآن) ، سامي ضاحي، منير العبدالله، ومن مجموعة محامي حمص؛ عبد الرحيم رسول سويد، ابراهيم جريج، عمر قندقجي ....

وعندما رفض الرفاق في سجن عدرا، شروط « العفو » الثلاث المذلة؛ ترك العمل السياسي، الانسحاب من التنظيم، والتعاون مع الأمن » . تم نقلهم على دفعتين إلى سجن تدمر الرهيب، وجرى إخضاعهم لتعذيب جسدي ومعنوي يومي وممنهج على مدى سنوات، مع رفاق آخرين من الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي - ولتخرج آخر دفعة منهم في الألفية الجديدة في 11/16 / 2000 في « العفو » الأوسع من حكم الدكتاتور الأبن !

ولم يكن يطلق سراح من تنتهي مدة حكمه، بل كان يجري تجميعهم في الفروع الأمنية بانتظار « مكرمات العفو » وصل بعضها لسنين، كما جرى مع الرفاق (أصلان عبد الكريم، فاتح جاموس، علي الصارم وحليم رومية) الذين بقوا في الفرع ثلاث سنوات . وكذلك استشهد الرفيق كريم الحاج حسين، في فرع فلسطين وهو بانتظار الحرية بعد اتمامه لمدة حكمه في 1995/12/20 .

وتوالى خروج رفاقنا في الألفية الثالثة، على دفعات في عامي 2001 و 2003 ! وحتى 2005 ، حتى خروج آخر رفيق؛ الدكتور عبد العزيز الخير، الذي حكم عليه بالمؤبد، وقضى أربعة عشر عاماً منها في سجن صيدنايا العسكري . ليعاد

اختطافه مع رفيقيه في عام 2012 ، بعد عودته من زيارة للصين، بعد خروجه من المطار باتجاه دمشق، وما زال مصيرهم مجهولاً، حيث ما زال النظام ينكر وجودهم في معتقلاته .

الألفية الثالثة والوعود .. بالإصلاح

سرعان ما تبخرت وعود الدكتاتور الأبن بالإصلاح، وبدل من العمل على إغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعادة حقوقهم، ورد كافة المظالم المترتبة على الاعتقالات، استمرت الاعتقالات بالتصاعد تحت عناوين وذرائع مختلفة، وتم سجن العديد من الشخصيات الوطنية والديموقراطية، وقدم للقضاء المدني والعسكري والاستثنائي رجال القانون والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتم إغلاق المنتديات وتقديم الناشطين فيها للمحاكمات، !.......

إقلاع الحزب في 2003

في آب عام 2003 ، صدر بعد طول تردد العدد صفر من نشرة « الآن » كنشرةٍ ناطقة باسم حزب العمل الشيوعي، والانطلاق مجدداً .

صدر العدد صفر يحمل الشعارات التالية :

-1 إلغاء احتكار السلطة وقيام نظام ديمقراطي معاصر لكل المجتمع .

-2 قيام أوسع جبهة عمل ديمقراطي علني وسلمي .

-3 مقاومة وإسقاط المخططات الأمريكية والصهيونية .

-4 حزب يساري من طراز جديد .

وأجرينا بدءاً من العدد صفر اثنان مراجعة تحت عنوان « بين المحتوى والشكل – حزب العمل الشيوعي تحت المراجعة .

كان توقيف 14 عشر شخصاً في حلب، واحالتهم إلى النيابة العامة العسكرية، أمام قاضي الفرد العسكري بحلب بتاريخ 10/22 / 2003 ،ومنهم رفاقنا صفوان عكاش وفاتح جاموس و رفيقنا أسامة عاشور الذي أخلي سبيله دون محاكمة، حيث اعتبر لقاءهم تجاوزاً للخطوط الحمر المسموح بها من السلطة . كما جرى مع منتدى الأتاسي الذي أوقف وأعتقل أعضاء مجلس إدارته !

العمل الديمقراطي الأول 2003/12/10

للمرة الأولى استطاعت الحركة الوطنية الديمقراطية المعارضة، أن تنفذ عملاً ديمقراطياً مشتركاً في يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 2003/12/10 ،وتم تقديم مذكرة لرئاسة الوزراء، تطالب برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإنصاف المفرج منهم بإعادة الحقوق المدنية لمن حرم منها وإعادتهم إلى أعمالهم .

لم يغب رفاقنا، بدءاً من « ربيع دمشق » ، الذي وأده النظام بالقمع و الاعتقالات المنظمة والمتفرقة، بل وشاركوا في معظم المبادرات السياسية والمدنية والحقوقية وفي معظم التحركات النخبوية والشعبية . ولم يكن الحزب غائباً عن المجموعة التي اعتقلت على خليفة التوقيع على إعلان بيروت - دمشق في عام 2006 ، والمحاكمة ومنهم رفيقينا : خليل حسين و محمود عيسى، حيث أضطر الأول للتخفي والهجرة، واعتقال رفيقنا الثاني والحكم عليه بثلاث سنوات سجن .

حملة صيف 2009

اختطف النظام وقواه الأمنية رفاقنا الخمسة من منزل الرفيق توفيق عمران في صبورة، ريف سلمية . في 2009/5/21 ،وظل وضعهم محاطاً بالسرية ولم يسمح لأهاليهم الاطمئنان عليهم، بأي شكل من الأشكال، وتم تحويلهم إلى ذات المحكمة سيئة الصيت – محكمة أمن الدولة العليا - في خطوة مقصودة تجاه حزبنا، ومناضليه الذين خبروا النظام وخبرهم، فأصر على المعاملة الخاصة بالقمع والسجون والمحاكم !!

ولتصدر المحكمة المذكورة أحكامها ضد رفاقنا في 2011/11/23 ، وبنفس التهم السابقة،وبعد انتصار الثورة في تونس، أحكاماً بالسجن سبع سنوات على الرفيق عباس عباس، وأربع سنوات على الرفاق : أحمد النيحاوي، غسان حسن، توفيق عمران، وكان قد أفرج عن الرفيق حسن زهرة، بتاريخ 2010/4/13 ، لسوء وضعه الصحي . وعلى الرغم من أن الرفاق الثلاثة عباس و غسان و أحمد قد اعتقلوا بنفس التهمة، وقضوا سنيناً بأحكام صادرة عن نفس المحكمة .

واجبر النظام مرةً أخرى على إطلاق سراحهم بعد انطلاق ثورة الشعب السوري بأشهر، وفي « العفو » الرئاسي الذي صدر في 2011/5/31 ، مع مجموعة أخرى من الرفاق منهم الدكتورة تهامة معروف، التي أعيد اعتقالها في شباط 2010 ، تنفيذاً لحكم سابق صادر عن نفس المحكمة في 1995/11/5 ، عودة للدفاتر القديمة، بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي والرفيق محمود عيسى، الذي أعتقل مجدداً بعد انطلاق ثورة الحرية والكرامة 2011.

الثورة والحزب

اخترقت روح بوعزيزي المقهورة فضاء العرب، وكانت الشرارة لفعل تحرر هائل لما تراكم . شارك رفاقنا في مختلف أشكال النضال النخبوية مع الشعب في تونس ومصر . ومع انطلاق ثورة شعبنا التي اشعلتها شرارة أطفال درعا، وكأنها القطرة التي فاض بها الكيل، فهب الشعب بداية من درعا ليقول للنظام كفى !

نزل رفاق الحزب وأصدقاؤه إلى الشارع الغاضب الهاتف للحرية والكرامة . إنهاء الاستبداد وممارساته التي تسحق إنسانيتنا .. نريد الديمقراطية ..

وانخرطوا في المظاهرات شمالاً وجنوباً، في الساحل ووسط البلاد، وشاركوا في تشكيل النويات الأولى للثورة من لجان الأحياء، وتنسيقيات المدن ولجان التنسيق في المحافظات، كناشطين سياسيين لديهم تجربتهم النضالية لا يكلون ولا يملون .

كان دور رفاقنا بارزاً في الطور السلمي الأول للثورة، ويدرك كل من يتابع بيانات الحراك الشعبي في مدينة حماة، في أشهره الأولى بصمات رفاقنا، ونستطيع أن نقول أن معظم تلك البيانات كان يشرف عليها الرفيق « صفوان عكاش » ، ولم يكن خافياً أبداً دور رفاقنا في مدينة السلمية وجمهوره التاريخي مع أبناء المدينة في الشعارات والبيانات ومضمونها، وكذلك دور رفاقنا في دير الزور و دمشق ...

شنت أجهزة النظام القمعية حملات إعلامية شعبية تضليلية لتشويه الانتفاضة وأهدافها، والنيل من ممارساتها وسلميتها وسعت بكل السبل للتضيق على الناشطين السياسيين والحراكيين وتهديدهم والتحريض ضدهم بشتى السبل وعبر « اللجان الشعبية » كانت ذروتها آنذاك، حصار منزل رفيقنا محمود عيسى بحمص واعتقاله، على خلفية تغطيته الإعلامية لاعتصام حمص التاريخي والأول في الثورة السورية في /18 /4 2011.

حاول النظام اتهام الحزب بالوقوف وراء الأحداث « الطائفية « في مدينة حمص في -17 2011/7/18 ، عندما تصدى رفاقنا وإطارنا التاريخي مع كل الشرفاء لمحاولات النظام في إثارة الفتنة بين أبناء المدينة الواحدة وانخرطوا مع غيرهم في حملات تحرك على الأرض مباشرةً لتكذيب الشائعات، وتهدئة النفوس وتطويق الذعر، وكان أكثر ما أثار حفيظة النظام وأجهزته فضح الغايات السياسية المجرمة الكامنة وراء إثارة الفتنة والفوضى، وتم توزيع البيانات ومنها بيان « يا أبناء حمص الأفاضل » ، الذي شارك في توزيعه أبناء رفاقنا وأسرهم ومجموعات من شباب المدينة، من كل نسيجها الوطني والاجتماعي وما زال أحد رفاقنا معتقلاً وهو « علاء شويتي » ، ابن الخالدية .... وربما متهم بالسلفية !

دفع أكثر من رفيق لنا حياته ثمناً لمواقفه في فترات مختلفة في مدينة حمص، منهم سمير عباس، بسام أضنة لي، ويوسف سليمان والد الرفيق دمر سليمان الذي اعتقل بدوره واتهم بتشكيل تنسيقية الزهراء . واعتقل الرفيق محمد صالح أكثر من مرة، ومازال معتقلاً حتى الآن في سجن عدرا !

الحزب والتحالفات

لعب حزبنا، ورفيقنا عبد العزيز الخير، على وجه التحديد دوراً بارزاً وفاعلاً في تأسيس هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي، فكرياً وسياسياً حيث اصدرت الوثيقة التأسيسية لها في 6/30 / 2011 ، كمشروع لتوحيد المعارضة الديمقراطية المادية بالتغيير الوطني الديمقراطي . وعقدت الهيئة مجلسها الوطني الأول في دمشق، الحلبون، في 2011/9/17 ، بلاءاتها الثلاث التي لا نرى، نحن في حزب العمل الشيوعي، أن تلك اللاءات مجرد شعارات خاصة، أو ترف فكري ثقافي، بل هي مبادئ أساسية لا تكون الثورة الديمقراطية إلا بها .

نظراً للدور الوطني البارز للرفيق عبد العزيز الخير، وبروزه كشخصية وطنية جامعة وتوافقية بين مختلف القوى السورية . اختطف الرفيق عبد العزيز مع رفيقيه إياس عياش و ماهر الطحان، بعد خروجهم من المطار بتاريخ 2012/9/20 ،قبيل انعقاد مؤتمر الانقاذ الوطني في دمشق تاريخ 2012/9/23 ، الذي أعد له الرفيق عبد العزيز ، وطرح دون لبس ولا مواربة إسقاط النظام بكافة رموزه ومرتكزاته . وكذلك اختطف رجاء الناصر، وسط دمشق جهاراً نهاراً، وينكر النظام اعتقالهما، وما زال مصيرهم مجهولاً !

الاجتماع الموسع

عقد الحزب لقاءه الموسع (الهيئة المركزية) ، في 2012/11/20 ، في ظروف استثنائية وخاصة من حياة بلدنا وحزبنا، خصوصاً بعد أن تحول الحراك الشعبي السلمي ليصبح مسلحاً، حيث استطاع النظام جره نحو ذلك المنحنى الخطير،

والذي خفف من خطورته قوى المعارضة الخارجية، بل ودفعت نحوه، وراهنت عليه مع القوى الإقليمية التي وجدت فرصتها في قطع الطريق على الثورة الديمقراطية وتجنيب أنظمتها مخاطرها . كان الحزب مدركاً لخطورة ذلك التحول، حيث أكدنا في العدد /68/ من « الآن » العدد الأول بعد انطلاق الثورة على « أن كل استخدام للسلاح هو تخريب للثورة » .

وشكل ذلك اللقاء نقلة نوعية في وضعنا التنظيمي، وضبط عمل الهيئات وإعادة ضخ الدماء، وتم إقرار « العرض السياسي » « والنظام الداخلي » وكالعادة، كان رد فعل النظام سريعاً وواضحاً للجم أي محطة حزبية جامعة . فبادرت أجهزة القمع لشن حملة اعتقالات في الساحل، طالت الرفاق الذين شاركوا في ذلك اللقاء (سمير حيدر، مجدولين حسن، مفيد ديوب، وهيثم الجندي) واضطر العديد من الرفاق إلى التخفي، وما زالوا .

وعندما عاود الحزب العمل على بث الحياة في عمله في أواسط 2013 ، جرى اعتقال مجموعة من الرفاق على حاجز مدينة بانياس وهم الرفاق (يوسف عبد الكي، توفيق عمران، و عدنان الدبس) .

وجرى اعتقال الرفيقتين : أليس مفرج، وأمل نصر، مما اضطرهما إلى السفر خارج البلاد مع العديد من الرفاق والرفيقات الذين أصبحوا لاجئين ومشردين، كما أبناء شعبنا، في أربع جهات الأرض .

لم تكن تجربة الحزب فريدةً لكونه الحزب الذي ولد معارضاً منذ نشأته وظل حتى الآن، والحزب الذي لم يشهد انشقاقاً، على غير عادة الأحزاب الشيوعية وغير الشيوعية، وليس له أمين عام، على عكس كل الأحزاب الشيوعية وغيرها أيضاً، بل لأنه قرن الموقف بالفعل وقدم العديد من الشهداء وكانت بوصلته دوماً مصلحة شعب، وحقوقه الديمقراطية .

نضال المرأة في الحزب

شاركت المرأة في هذه التجربة الثورية منذ « الحلقات الماركسية » ، وتعرضت للملاحقة والتخفي والسجن، وكان بين رفاقنا المفرج عنهم في شباط 1980 ، أحد عشر امرأة وهن : (روزيت عيسى، رنا سيور، انتصار ميا، ليلى نحال، هالة العبدالله، حسيبة عبد الرحمن، سحر البني، سناء كردي، خلود العبدالله، صباح عبدلكي والرفيقة نجود اليوسف) .

وتتالت اجيال من النساء المنخرطات في العمل السياسي، والاحتراف الثوري والاعتقال بالعشرات، وتعرضن للتعذيب، والإجهاض في الأقبية، كما جرى لوفاء أم حيدر مرتضى، وعرفن السجون من قطنا، و دوما الى أقبية الفروع الأمنية في كل المحافظات، وكان نصيبهن الأعلى بين الرهائن من زوجات وأخوات الرفاق الملاحقين، وخضن الاضرابات، كان أبرزها إضراب سجن دوما عندما بادرت المناضلات المعتقلات على تنفيذ إضراب عن الطعام احتجاجاً على حرمانهن من كافة حقوق المعتقلين السياسيين، ولا سيما حق الزيارة، بدأ الإضراب في 6/16 / 1988 واستمر مدة اثني عشر يوماً كاملة، وانتهى في /28 /6 1988 ،وتمت نتيجة الإضراب مفاوضات مطولة مع قيادة الشرطة في مدينة دمشق التي يتبع سجن دوما لسلطتها، وبينها وبين قيادة أجهزة المخابرات المختلفة التي قامت باعتقال المناضلات، تم على أثرها تحقيق بعض مطالب المناضلات، تمثلت بتحسين جزئي في شروط حياتهن اليومية، ويعتبر هذا الإضراب واحداً من أطول الإضرابات عن الطعام في السجون السورية، إن لم يكن الأطول على الإطلاق . واعتقلت الأمهات الحوامل وولدن أطفالهن في سجن دوما، وراء القضبان، مثل « ماريا شعبو » ، في 10/7 / 1988 ، ابنة المناضلة رنا محفوض والمناضل الملاحق آنذاك، بهجت شعبو، وكذلك ولدت « ديانا إسماعيل » ، ابنة المناضلة ضحى عاشور العسكري في عام 1993.

لقد أحيلت الرفيقات : خديجة ديب، ضحى عاشور، تهامة معروف، وفدوى محمود (التي أخلي سبيلها يوم وفاة والدتها) وآخر المعتقلات بتهمة العلاقة مع الحزب سيليا عباس و رغداء حسن، إلى محكمة أمن الدولة العليا، وحكمت 6 سنوات للرفيقات الثلاث الأولى، وجردن من حقوقهن المدنية أسوة برفاقهن الرجال في الحزب !

شهداء الحزب

قدم الحزب العديد من الشهداء في مواجهة الاستبداد، وبشكل مباشر في مواجهة الجلاد والأقبية، أو في السجون .. واستشهد بعض من الرفاق دفاعاً عن القضية الوطنية فلسطين، في صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، واستشهد البعض بعد خروجهم من السجن ، بسبب أمراضه ..

الشهيد محمد عبود (عصام) ، اللاذقية - حمام بسناده، مهندس زراعي، وحيد لوالديه . وقد اعتقل أثناء توزيعه للجريدة الجماهيرية » النداء الشعبي » في 1981/11/13 . واجه الرفيق تعذيباً وحشياً طيلة فترة اعتقاله، وسطر في مواجهة الجلادين أروع أيات الصمود والإصرار على حماية حزبه ورفاقه وشرفه السياسي .

استشهد تحت التعذيب، شامخاً، هازئاً بوحشية جلاديه و نظامهم، وسلم جثمانه إلى ذويه في اليوم نفسه في 1981/12/9 ، وكانت على الجثمان آثار واضحة للحرق بالسجائر، والكدمات والجراح المتنوعة .

الشهيد سليمان مصطفى غيبور، عقارب ،سلمية حماة 1960 ، طالب في كلية الحقوق بجامعة دمشق، رقيب احتياط، أمين مستودع في مدرسة المشاة بحلب . اعتقل بعد أن عثر الأمن في حوزته على عدد من المجلة النظرية « الشيوعي » ، وأخضع لتعذيب شديد لدفعه إلى الاعتراف بعلاقته مع حزب العمل الشيوعي، كان آخر اعتقال له يوم السبت 26 نيسان حيث خطف الرفيق من مكان عمله، وأخضع لتعذيب شديد، استشهد من جرائه في الفترة الفاصلة بين ذلك اليوم ويوم الخميس 1986/5/1 ، حيث سلم جثمانه لأهله، وعليه آثار طلقتين ناريتين في العنق، وكانت آثار القيود واضحةً على المعصمين .

مازالت كلماتك الأخيرة وصية في أعناقنا « يجب ألا نعتقد بأن السجن شيء اسطوري، وأن لا نخلق وهماً حوله، انهم يعذبون الجسد حتى الاغماء، ولكن في أقسى درجات التعذيب يبقى السجين واعياً لكل كلمةٍ يقولها و ومن لا يقبل السقوط لا يسقط » .

الرفيق الشهيد مضر الجندي مواليد طرطوس 1958 ، احترف العمل الثوري في عام 1984 ، وزوجته المناضلة « منيرة حويجة » من مدينة السلمية، اعتقلت في حلب ونقلت إلى سجن دوما للنساء، ولهما طفلة واحدة، يتمها القمع في حياة والديها .

اعتقل الرفيق مضر أثر اختطافه من شوارع مدينة دمشق، في عام 1987 ، رغم معاناته الشديدة من حالة الربو المزمنة التي يعيشها منذ الطفولة، فقد أخضع لتعذيب وحشي أثر اعتقاله، وقد شوهد ليلة الاعتقال في فرع فلسطين بدمشق حيث كان يقرع باب زنزانته مطالباً بإسعافه من هجمة الربو التي داهمته إثر التعذيب وقد اختفى الرفيق إثر تلك الليلة تماماً . جرى لاحقاً إبلاغ زوجته الرفيقة « منيرة « بعد خروجها من السجن في عام 1996 ، خبر استشهاده، دون أية تفاصيل عن مكان الدفن .

الرفيق الشهيد إحسان عزو مواليد دمشق 1960 ، كان طالب تربية وعلم نفس، وعمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كمشرف اجتماعي ونفسي للمراهقين، الذي استشهد في 11/14 / 1987 في سجن صيدنايا، ودفن في مقبرة باب الصغير بدمشق . وكان الرفيق إحسان أصغر رفيق حضر مؤتمر الحزب في 1981 ، الذي انعقد في لبنان .

الشهيد حيدر مرتضى، الأبن البكر للمناضلين وفاء ويحي مرتضى (مهندسان مواليد دمشق، اعتقلا من بيتهما في حمص، بتاريخ 11/8 / 1987) ،

واستشهد بعض الرفاق في المعركة الوطنية في لبنان وفي الصراع الذي جرى بين النظام والإخوان المسلمين منهم :

الرفيق جمال أضنة لي – من مواليد حمص، من عائلة اعتقل كافة أفرادها، واستهد شقيقه بسام أضنة في الثورة السورية، والدته الأم المناضلة أم جميل يعرفها كل الرفاق، وهي مثال المرأة المناضلة .

الرفيق الشهيد علي خالد

الرفيق الشهيد مصطفى عنابي .

الرفيق الشهيد أحمد شيخوني .

الرفيق الشهيد ثائر حسون .

واستشهد العديد من الرفاق بعد خروجهم من السجن وهم يحملون أمراض الديكتاتورية والسجون .. منهم :

الرفيق الشهيد جمال حسينو، الذي اعتقل من منزله في سلمية، رغم العمل الجراحي الذي أجراه « فتح الجمجمة » ، دون أن يسمح له بأخذ دوائه، وبعد أن تفاقم وضعه الصحي، عمدت أجهزة النظام لوضعه في الكراج، لينقله أحد المواطنين إلى منزله، ثم ليستشهد بعدها .

- الرفيق الشهيد عماد حطّاب، الذي اعتقل في لبنان على أحد الحواجز الكتائبية، ومن ثم تمت تصفيته عام 1982.

الشهيد محمود الجوراني، حمص، اعتقل الرفيق في حملة 1987 ، وظل معتقلاً في الأقبية، حتى إطلاق سراحه في عام 1991 ، حاملاً معه مرض الديكتاتورية حيث كان يشكو من آلام فظيعة في معدته قبل خروجه، وبعد خروجه بدأ بالعلاج بعد أن استفحل المرض، وليستشهد بعد فترة على خروجه .

الرفيق الشهيد الطبيب يوسف عيسى، 1960 ، بانياس قرية الدردارة، معيد في كلية جامعة تشرين، أوفد لإكمال دراسته في الاتحاد السوفياتي، واكتشفت علاقته بالحزب في سياق حملة 1988-1987 وأصبح مطلوباً، ودوهم منزل أهله واعتقل والده وبعض أخوته، وفي أواخر حزيران 1988 ، سلم جثمانه لذويه، وادع الجهات الرسمية وقتها « الوفاة حدثت بسبب

الغرق » في الاتحاد السوفياتي، وعندما هتف بعض الأصدقاء : « بالروح بالدم نفديك يا شهيد » عند فتح النعش، أطلق النار على شقيقه الرفيق محمود و أعتقل الأب المفجوع وشقيقه صالح، وشقيقته القاصر نهلة، وقبل ذكرى الأربعين لرحيله تم اعتقال عشرة أشخاص من أهله وأصدقاءه لمنع الأربعين .

الرفيق الشهيد سمير عباس، مواليد 1960 ،وهو عامل حداد، استشهد في طريق عودته من العمل، وذلك في مجزرة راح ضحيتها على خليفة طائفية، حاول النظام استغلالها، وتحميل الحزب مسؤوليتها، لتشويه صورة الحزب والتحريض ضده والنيل من المحازبين والأنصار .

غيب الموت الرفيق الشهيد عدي رجب إثر تفاقم وضعه الصحي مؤخراً إثر اعتقاله في أواخر العام 2014 ، بعد عودته إلى البلاد، حيث أصيب بسبب التعذيب الشديد بفشل كلوي، رغم قصر المدة التي قضاها سجينا . وتردت حالته الصحية بعدها ولم يجد معه العلاج .. حتى رحيله في 22\6\2015 في المشفى الجامعي في اللاذقية .

يذكر أن الرفيق عدي رجب من مواليد عام 1959 من قرية البرازين – جبلة . وكان قد اعتقل في سياق الحملة الشرسة ضد حزبنا عام 1987 وظل معتقل حتى أواخر عام 1991 لانتمائه إلى حزب العمل الشيوعي في سوريا ..

عندما اندلعت ثورة الشعب السوري مطالبة بالحرية والكرامة كان الرفيق من أوائل المشاركين في الحراك السياسي جنباً إلى جنب مع بقية رفاقنا، وانتقل في سياق العمل السياسي إلى القاهرة حيث أقام فيها فترة من الزمن وعمل خلالها في مقر هيئة التنسيق الوطنية للتغير الديموقراطي ممثلا للحزب فيها لكنه كان مصرا على العودة إلى البلاد رغم كل المخاطر التي تنتظره ، وكان قراره بالعودة لا رجعة فيه « لا حياة خارج البلاد « متحملا كل تبعاتها حتى كان رحيله .

الرفيق عماد من مواليد 4 كانون الأول 1963 دمشق

انخرط الرفيق في صفوف حزبنا ، وفي سياق حملة القمع التي تعرض لها الحزب عام 1987- 1988 اضطر الرفيق عماد للتخفي بعد ملاحقة الأجهزة الأمنية له ، وبعد أقل من عام اعتقل وسط دمشق في 1988/10/24

ثمانية وعشرون يوماً .. حفلتين من التعذيب صباحاً ومساء

وسنة ونصف في المنفردتين « 5 » و « 13 » و يعرف الرفاق والرفيقات في المزدوجة المقابلة لزنزانته حيث جرى التواصل معهم عن طريق حبة الزيتون

في السجن بين الرفاق والأصدقاء . كان الرفيق عماد من أوائل الرفاق الذين هبوا مع الآلاف الذين انضموا إلى ثورة شعبنا ثورة الحرية والكرامة وهي اللحظة التي عمل من أجلها الرفيق عماد طوال حياته .

وظل مصراً حتى اللحظة الأخيرة من حياته على تحقيق حلمه الذي لم يبخل عليه بالوقت والمال والجهد متابعاً عمله الحزبي في « منطقية « دمشق ومثابراً في عمله الذي ينطلق إليه في السادسة صباحاً إلى عدرا في ريف دمشق رغم الظروف الأمنية الخطيرة حيث تعرض الرفيق لأكثر من حادث في طريق ذهابه وعودته للعمل فتعرضت السيارة التي تقلهم إلى أعمال قنص حتى كان الحادث الذي دخل على أثره الرفيق في غيبوبة انتهت برحيله .

كما غيب الموت الرفيق الشهيد نعمان علي عبدو في 12/6 /2104 بمخيم اليرموك المحاصر وذلك إثر تفاقم إصابته .

يذكر أن الرفيق الشهيد من مواليد 1960 وكان قد اعتقل أواخر 1978 وحتى شباط 1980 لانتمائه الى رابطة العمل الشيوعي .

لينضم بعد إطلاق سراحه مع مجموعة من الرفاق إلى المقاومة الفلسطينية في لبنان أدت إلى اصابته في ساقه وشكلت له إعاقة دائمة .

بعد عودته من رحلة علاج من بلغاريا اعتقل لأكثر من مرة رغم وضعه الصحي بين عامي 1990-1987 ،ليضطر بعدها الى التخفي وممارسة نشاطه الحزبي متخفيا حتى تاريخ اعتقاله 1992/11/25 ،قدم الى محكمة أمن الدولة العليا سيئة الصيت مع رفاقنا وحكم عليه بالسجن لمدة اثني عشر عاما قضى منها ثماني سنوات ثلاث منها في سجن تدمر الرهيب .

عند اندلاع ثورة الشعب السوري في الحرية والكرامة كان الشهيد من أوائل المشاركين ، ومن قادة الحراك في الشوارع والساحات جنبا الى جنب مع بقية رفاقنا والشعب السوري وتم اعتقاله عدة مرات خلالها

وعلى إثر نشاطه تعرض للملاحقة مما اضطره إلى نقل مجال نشاطه الى مخيم اليرموك ولم يغادره بالرغم من الحصار متما واجباته تجاه ثورة الشعب السوري أدى ذلك الى تفاقم إصابته وبتر رجله من الفخذ، ليستشهد بعدها بأشهر . .

الرفيق بسام أضنة الي، والذي استشهد في منزله في حادث مأساوي أيضاً، على خلفية الأحداث الطائفية التي جرت في مدينة حمص . وكما ذكرنا سابقاً، له شقيق شهيد الرفيق جمال أضنة لي، من أسرة مناضلة أعتقل معظم أفرادها ذكوراً وإناثا »

في الختام

هذه سيره نضالية سريعة لمسيرة هذا الحزب، حزب العمل الشيوعي المعارض منذ تأسيسه للنظام الديكتاتور في سورية، والذي لم يكف يوماً منذ اربعين عاماً عن الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين والمهمشين والفقراء في بلدنا طالباً العدالة لحياتهم، والحرية لكل المواطنين، ومناصرة الشعب الفلسطيني في مختلف المراحل، وفاضحا » اليمين الديني المتخلف، ورافعا » راية الديمقراطية للشعب السوري البارحة واليوم وغدا » .

أبو نجم

21 يناير 2017 م – الساعة 07:31 م